الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020

Local communities as a mainstay in achieving sustainable local development- Case study of the Ouad Athemania municipality during the period 2002-2020

صادق زوين[1*]

[1] جامعة البليدة2 (الجزائر)، sadek9121@gmail.com

تاريخ الاستلام: 08 /2020/03 تاريخ القبول: 2020/05/13 تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حيث يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ السياسة العامة للدولة، خاصة وأن الجزائر قد التزمت في برامجها التنموية بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وقد تطرقت الدراسة إلى تجربة بلدية وادي العثمانية بولاية ميلة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة خلال الفترة 2002-2020.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية هي الشريك الأمثل للدولة في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق التوجه نحو نموذج جديد للتسيير قائم على المبادرات والمشاريع المنشئة للثروة وتشجيع الاستثمار المحلي وحوكمة التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية؛ التنمية المحلية؛ التنمية المحلية المستدامة؛ التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: H 70 ;O 13; O 18; O 20; Q 01; Q 50; R 51.

Abstract:

This study aims to highlight the role of local communities in achieving sustainable local development as it can be relied upon in

* المؤلف المرسل

implementing the general policy of the state, especially since Algeria has committed itself in its development programs to achieving the dimensions of sustainable development, and the study touched on the experience of the Ouad Athemania municipality in the Wilaya of Mila in achieving sustainable local development During the period 2002-2020.

This study concluded that the local communities are the ideal partner for the state in achieving comprehensive development by heading towards a new model of management based on initiatives and projects that create wealth and encourage local investment and governing sustainable local development.

Key words: local communities; local development; sustainable local development; sustainable development.

JEL classification codes: H 70; O 13; O 18; O 20; Q 01; Q 50; R 51

1. مقدمة:

تعتبر الجماعات المحلية الحلقة الرابطة بين المواطن وحكومته المركزية، حيث تساهم من خلال المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والتي تعد مصطلح حديث النشأة نسبيا نتيجة لربط بعدي التنمية المحلية الاقتصادي والاجتماعي بالبيئة، ويعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى قمة الأرض ريو بالبرازيل سنة 1992 ضمن جدول الأعمال 21.

الجزائر كغيرها من الدول يجب عليها مواكبة التطورات الاقتصادية حتى تكون في مستوى التحديات التي تفرضها استراتيجية التنمية المستدامة والتي تبدأ من القاعدة وصولا إلى قمة الهرم، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي القاعدة في بناء الدولة وجب تفعيل دورها كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث تم صياغتها كالتالي: **كيف يمكن للجماعات المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على ضوء دراسة حالة بلدية وادي العثمانية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المحلية المستدامة؟
- ما المقصود بالجماعات المحلية وما هي المهام التي تساعدها على تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟
- ما هي المعيقات التي تؤثر على تحقيق الجماعات المحلية للتنمية المحلية المستدامة؟

– ما هو واقع التنمية المحلية المستدامة في بلدية وادي العثمانية؟

فرضيات الدراسة: من خلال إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

– يمكن التسيير اللامركزي من تفعيل دور الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية المستدامة، وذلك من خلال ربط الحكومة بالمجتمع المحلي؛

– قلة الموارد المالية يجعل من الجماعات المحلية في تبعية دائمة للسلطة المركزية ويؤثر على إشباع احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المحلية في إقليمها المحلي؛

– تساهم البلدية محل الدراسة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تمتعها بالاستقلالية الإدارية والمالية، بالإضافة إلى قيامها بمشاريع تنموية تمس مختلف المجالات مراعية في ذلك عدم الإضرار بالبيئة ومواردها الطبيعية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتمحورة حول الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة؛

– إبراز أهم المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؛

– إبراز أهم الإنجازات التنموية لبلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002–2020؛

منهجية الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة منها قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة بالكتب والمقالات والتقارير والرسائل الجامعية المرتبطة بالموضوع.

كما تم الاعتماد أيضا على منهج دراسة حالة حيث قمنا بإجراء مقابلات مع مسؤولي بلدية وادي العثمانية والحصول على وثائق وإحصائيات من شأنها أن تساهم في معرفة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

2. ماهية الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية وسيلة للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه في مختلف الميادين عبر مجالس شعبية محلية منتخبة.

1.2. مفهوم الجماعات المحلية:

يمكن تعريف الجماعات المحلية على أنها: "وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى إدارة الشؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها".(الشيخلي، 2001، ص 25)

كما تم تعريفها أيضا على أنها: "تعبير جغرافي محدد إقليميا ومحدد عدديا ووحدة مصغرة عن الدولة، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ بعين الاعتبار اتساع مهام السلطة المركزية على المستوى المحلي، لذا أوكلت مهمة التسيير المحلي بواسطة اللامركزية تكون مستقلة لكن تعمل تحت وصاية السلطة المركزية".

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها: مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي".

تتمثل الجماعات المحلية في الجزائر في البلدية والولاية وذلك حسب أحكام المادتين 15 و16 من دستور 1990، فالولاية والبلدية هي جماعات عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يتكون التقسيم الإداري للبلاد من 48 ولاية تحدد عن طريق تنظيم الحدود الإقليمية ومن 1541 بلدية وهو العدد الحالي، وتتكون الولاية من الوالي والمجلس الشعبي الولائي وتشتمل على: الكتابة العامة، المفتشية العامة، الديوان، الأمانة العامة، مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية، رئيس الدائرة.(فيدمة، 2012، ص ص 120-121)

كما تشتمل البلدية على هيئة مداولة متكونة من المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.(بن مهيدي، 2020، ص 150)

2.2. خصائص الجماعات المحلية:

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن للجماعات المحلية العديد من الخصائص تتمثل في:

- **اللامركزية:** أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها (اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية)، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية "البلدية والولاية" ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية.
- **الشخصية المعنوية:** يقصد بها اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العادين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون.

- **الاستقلالية المالية:** تتمتع الجماعات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع.
- **الاستقلالية الإدارية:** يقصد بها اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية.

3.2. مهام الجماعات المحلية:

للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة وتختص في كل قطاعات النشاط منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والنقل والعمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة والطاقة والمياه، التخطيط والتنمية العمرانية، الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة، التجارة، البريد والمواصلات المنشآت الأساسية القاعدية، الشؤون الدينية والأوقاف، السكن، الغابات وإصلاح الأراضي، ومن أبرز مهامها نذكر ما يلي:(فيدمة، 2012، ص ص 121-122)

أ. المحافظة على الممتلكات: هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام، ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية.

ب. المهام الخاصة بالمحيط والعمران: القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط تجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء، وعليه فإن المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية.

ج. المهام الخاصة الأنشطة الاجتماعية: تتمثل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعات المحلية في توفير احتياجات المواطنين المحليين من السكن، مأوى في حالة الكوارث، تقديم مساعدات للبناء، المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات ذات الدخل المنخفض.

وما يلاحظ على هذه المهام أنها جد مهمة وواسعة فعلا وتتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية، حيث أن للبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية.

3. ماهية التنمية المحلية المستدامة

يعتبر موضوع التنمية المحلية المستدامة من بين أهم مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث يمكن من خلاله نقل المجتمع الحلي من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والنشاط وتلبية حاجيات السكان المحليين وضمان قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية حاجياتهم.

1.3. مفهوم التنمية المحلية:

لم يكن للتنمية المحلية أي دور يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون دراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكم منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية حين بدأ الاهتمام بنمط التسيير المحلي كبديل لنمط التسيير المركزي الذي كان يسود غالبية اقتصاديات العالم.

حاول عدة باحثين في مجال التنمية المحلية بلورة وإعطاء مفهوم فكري لها، حيث تم تعريفها على أنها: "عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الجماعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة". (برابح، 2017، ص 57)

وعرفت أيضا بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".(التابعي، 1993، ص 23)

كما عرفت أيضا: "مسار لتنويع وإثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح نتاج جهد سكان الإقليم". (Nait Merzoug et autres, 2012, p 10)

وعرفت على أنها: "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى معيشة السكان وتحسين نظام توزيع الدخول".(رشيد، 1986، ص 32)

2.3. مفهوم التنمية المستدامة:

اقترحت الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1968 إلى عقد مؤتمر يتفحص مشاكل البيئة وعلى إثرها عقد مؤتمر ستوكهولم 1972 والذي من خلاله بدأت تظهر بعض بوادر التنمية المستدامة ثم بعد ذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح وصريح من خلال تقرير برونتلاند سنة 1972 عنوانه "مستقبلنا المشترك" حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء بإحتياجاتها "، ثم بعد ذلك توالت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة ومن بينها:

تم تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر ريو 1992 على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.(عثمان وأبو زنط، 2009، ص 23)

حسب الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة فإن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد". (Gendron, 2005, p 166)

حسب البنك الدولي فإن التنمية المستدامة هي: "تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي من إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة عبر الزمن".(عماري، 2008، ص 04)

وحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) فإن التنمية المستدامة هي: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية".(FAO the UN,1995, p 06)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن البيئي، الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث؛

* التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية؛

* تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية؛

* التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى الصناعات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة وتستخدم الموارد الطبيعية المتجددة وبالتالي انخفاض الغازات الملوثة المنبعثة في الجو.

* تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان (القضاء على الفقر والبطالة وعدم المساواة وتحقيق العدالة) من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للبيئة.

3.3. مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

يعود الاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة إلى قمة الأرض ريو بالبرازيل سنة 1992 ضمن جدول الأعمال 21 (Agenda 21) التي تضمنت في فصلها الثامن والعشرين ما يسمى بجدول الأعمال المحلي، وهو يمثل برنامج من الأنشطة للقرن الواحد والعشرين يهدف إلى تنفيذ التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ثم بعد ذلك توالت الهيئات الدولية بالاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة انطلاقا من اعتبار الجماعات المحلية نقطة انطلاق في بناء واستغلال وإصلاح البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.(العابد ودهان، 2019، ص ص 529-530)

التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين: أن التنمية المحلية عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في توزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد الحالية.(بن مهدي، 2020، ص 152)

وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب إتباع سياسات فنية ذات آثار فعلية مع إجراء إصلاحات مؤسسية بإشراك جميع القطاعات على مختلف المستويات المتعلقة بالتنمية المستدامة دون تحميل المسؤولية الكاملة للدولة فقط أو قطاع دون الآخر، لذا فالتنمية المحلية المستدامة مبنية على ما هو موجود بالفعل مع الاستمرارية، لأن تحقيقها هو بمثابة هدف محدد وليس نشاطا يترك، فهي تراكم لمجموعة أعمال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد مع تحديد المؤشرات الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة وعوامل التحكم فيها.(نفس المرجع السابق، ص 153)

تم تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها: "تنمية ناتجة عن تفاعل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية في كل مشروع تنمية بمكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب للمجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجاته".(مشري، 2011، ص 64)

وهناك من عرفها على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".(دهان وبوعتروس، 2008، ص03)

كما عرفت أيضا بأنها: "إستراتيجية لاستمرارية تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية".(مشري، 2011، ص 64)

4.3. أبعاد التنمية المحلية المستدامة:

التنمية المحلية بمفهومها التقليدي تحتوي على بعدين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدراج مصطلح الاستدامة لها أضيف لها بعد ثالث وهو البعد البيئي وهذا من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف وحماية حقوق الأجيال اللاحقة، وعليه فإن التنمية المحلية المستدامة ترتكز على ثلاث دعائم أساسية وهي:

أ. البعد البيئي: ويتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال تسخير أفراد المجتمع المحلي في خدمتها وحمايتها والحد من تلوثها والحفاظ على مواردها والحد من كل أشكال الاستنزاف، بما يمكّن البيئة المحلية من توفير نفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.

ب. البعد الاقتصادي: والذي يركز على رفاهية المجتمع المحلي إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال مع التركيز على الفقراء في الدرجة الأولى، وينبع هذا البعد من كون البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.(قرواط، 2016، ص 288)

ج. البعد الاجتماعي: والذي يركز على حق الإنسان المحلي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية المحلية والخدمات البيئية

والاجتماعية، بحيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية من مأوى، مطعم، ملبس، هواء وغيرها من الاحتياجات، فضلا عن الاحتياجات الكمالية لرفع مستوى معيشته (عمل محترم، توفر وسائل الراحة والترفيه، الوقود،...) وكل هذا بدون تقليل فرص الأجيال اللاحقة.(نفس المرجع السابق، ص289)

4. تجربة بلدية وادي العثمانية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

في هذا المحور سنتطرق لتجربة بلدية وادي العثمانية (ولاية ميلة) في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في برنامج التنمية 2002-2020 حيث سنتطرق لأهم الانجازات التنموية التي حققتها بلدية وادي العثمانية، إضافة إلى أهم أشغال مجلس البلدية قصد معرفة أهم التوجهات الكبرى للبلدية في مجال التنمية المحلية، إضافة إلى استعراض أهم الصعوبات ومعوقات برامج التنمية المحلية في البلدية.

1.4.تقديم بلدية وادي العثمانية:

أ. نشأتها: أنشأت بلدية وادي العثمانية سنة 1848، وتعتبر جزء من السهول العليا القسنطينية. بعد التقسيم الإداري الجديد سنة 1984 ألحقت بولاية ميلة الجديدة دائرة شلغوم العيد حيث تعتبر من أهم بلديات الولاية من حيث المساحة وتنوع المناخ والطبيعة والثروات الزراعية والحيوانية، ومرور الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار شرق غرب والطريق الوطني رقم 05 أ اتجاه ميلة.

ب. الحدود الإدارية: تتربع بلدية وادي العثمانية على مساحة تقدر بـ: 245.76 كلم^2 يحدها:

- من الشمال الغربي بلدية سيدي خليفة؛
- من الشمال الشرقي بلدية ابن زياد "ولاية قسنطينة"؛
- من الشرق بلدية عين السمارة "ولاية قسنطينة"؛
- من الجنوب الشرقي بلدية وادي سقان؛
- من الجنوب الغربي بلدية شلغوم العيد؛
- من الغرب بلدية عين الملوك.

شكل 1: الحدود الإدارية لبلدية وادي العثمانية.

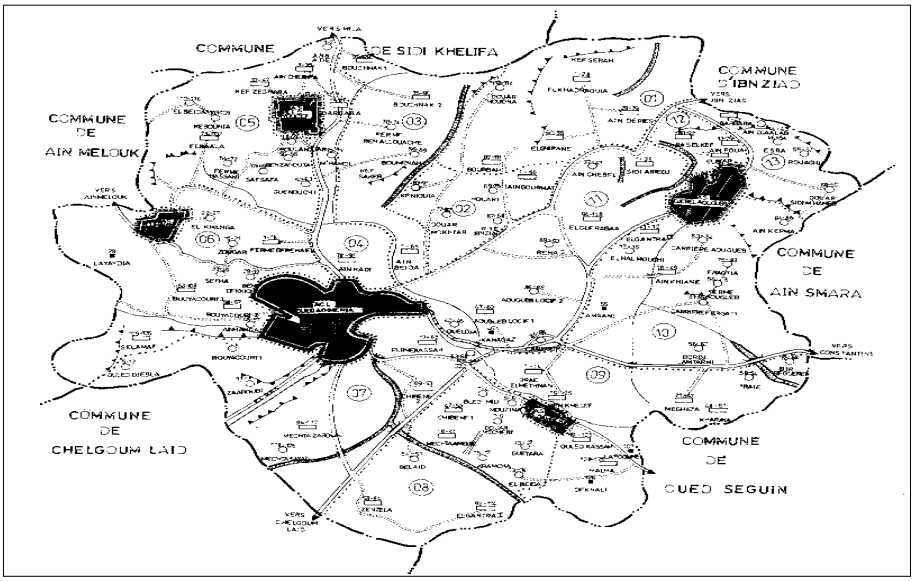

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية وادي العثمانية.

ج. أهم مواردها: لبلدية وادي العثمانية العديد من الموارد والتي من شأنها أن تسهل عليها عملية تنفيذ المخططات التنموية ومن بين هذه الموارد نذكر:

✓ **شبكة الري**: من أهم ما تتميز به بلدية وادي العثمانية شبكة الري حيث تتكون من:

- **وادي الرمال**: الذي أنشأ عليه سد حمام قروز والذي يقع بين الطريق الوطني رقم 05 والطريق الولائي رقم 17 ويقطع مدينة وادي العثمانية البلدية من الجهة الجنوبية.
- وادي بويقور: الذي يمر من الغرب قاطعا مدينة وادي العثمانية في الوسط ليلتقي بوادي الرمال عند مخرج المدينة حيث يتميز بجفافه صيفا وجريانه في الفصول الأخرى خاصة الشتاء.
- وادي العثمانية: والذي غالبا ما يكون جافا سابقا أما في الوقت الحالي وبعد إنشاء المجمع المالي الكبير لسد الكبير لسد بني هارون فقد أصبح جاري طول السنة غير أنه لا يمثل أي خطر على سكان المنطقة وبالعكس صار نعمة على الفلاحة والزراعة المروية.
- سد حمام قروز: سعته 45 مليون متر مكعب على مساحة 1000 هكتار أنشأ خصيصا لتزويد مدينة قسنطينة بالمياه الصالحة للمشاريع واستغلاله في المدى الطويل للري الفلاحي.

- **المياه الحموية:** توجد بمجرى وادي الرمال أسفل جبل قروز منابع الحموية الحارة الكبريتية حيث تستغل كحمام لعلاج الأمراض الجلدية والروماتيزمية تتعدى الحرارة بها حدود 37 درجة مئوية.

✓ **الأراضي الفلاحية:** حيث تشغل مساحة 21172 هكتار أي بنسبة 86.55 % من المساحة الإجمالية، حيث تتربع فيها 700 مستثمرة فلاحية تنقسم كالتالي:

- الجماعية 77 مستثمرة؛
- الفردية 105 مستثمرة؛
- الملاكين الخواص 518.

✓ **الثروة الغابية:** توجد غابات جد كثيفة بمنطقة جبل قروز وكذا بمنطقة جبل عقاب وتقدر مساحاتها بحوالي 860 هكتار.

2.4. الانجازات التنموية في بلدية وادي العثمانية:

سنحاول في هذا العنصر تحديد أهم الانجازات التنموية في بلدية وادي العثمانية ضمن المخططات التنموية وذلك خلال الفترة 2002-2020، وهذا حسب مختلف القطاعات وخاصة فيما يخص المشاريع والأشغال المنجزة خلال هذه الفترة وهذا اعتمادا على مقابلة المسؤولين المحليين وخاصة موظفين مصلحة الأشغال الجديدة لبلدية وادي العثمانية.

سخرت البلدية إمكانات مالية ضخمة رغم قلة الموارد في إطار برامجها سواء من خلال التمويل الذاتي أو من خلال برامج المخططات البلدية، حيث جعلت لذلك أولويات إيصال الكهرباء والغاز، التطهير والصرف الصحي، إيصال المياه وبالخصوص تصليح قنوات ومضخات المياه، ترميم المدارس والمباني الإدارية، التهيئة والتزيين الحضري، إنشاء المرافق الترفيهية، إعادة الاعتبار للمرافق دون إغفال فتح الطرق والمسالك لكل القرى والمداشر.

أ. قطاع النشاط الاجتماعي والتضامن: يهتم هذا القطاع بمختلف الشرائح الإجتماعية حيث تعمل بلدية وادي العثمانية بالتنسيق مع مديرية التضامن و الضمان الاجتماعي DAIS التابعة لولاية ميلة على إعداد قوائم المحتاجين (لأن تمويل مشاريع التضامن يكون من طرف الولاية ووزارة التضامن) و ذلك من أجل تلبية احتياجات المحتاجين حيث يضم ما يلي:

- **التضامن المدرسي:** توزيع المحافظ و المآزر وكذلك منحة الدراسة لفائدة معوزي البلدية حيث تم تخصيص مبلغ إجمالي بحوالي 500.000.00 دج خلال السنة 2020/2019 .

- **قفة رمضان** : بمناسبة شهر رمضان تم تخصيص مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 4.500.000.00 دج للعائلات المحتاجة ببلدية وادي العثمانية هذه السنة وذلك من طرف ولاية ميلة.
- **كسوة العيد:** تقوم بتوزيع كسوة العيد على الأطفال اليتامى والفقراء الأقل من 16 سنة وذلك حسب العدد المقترح من الولاية.
- **الختان:** بمناسبة شهر رمضان وخاصة في ليلة 27 من الشهر المبارك تقوم البلدية بمساعدة العائلات المحتاجة بتوزيع ملابس الختان للأطفال المعنيين وكذلك بالتنسيق مع مدير مستشفى 120 سرير–وادي العثمانية– من أجل التكفل بتوفير جراحين للقيام بعملية ختان الأطفال.
- **توزيع الملابس والأغطية:** وذلك لفائدة سكان المشاتي والمداشر خاصة التي لم يتم إيصالها بالغاز الطبيعي .
- **المنحة الجزافية للتضامن:** تضم هذه المنحة كل من كبار السن الذين تفوق سنهم 65 سنة وعددهم 451 شخص وكذلك المعوقين وعددهم 328 شخص.

ب. قطاع التشغيل: فيما يخص الشغل فان تنفيذ برامج التنمية التي استفادت منها البلدية خلال فترة 2002-2020 مكّن من تخفيض نسبة البطالة وهذا بإنشاء عدة مناصب للعمل مختلفة الصيغ وخاصة جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

✓ **حصيلة التشغيل 2019/ 2020**:

- منصب عمل واحد بالتوقيت الكلي (8 ساعات) سنة 2019؛
- منصب عمل واحد لعون إدارة سنة 2019؛
- جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب DAIS: 10 مناصب عمل سنة 2019 ؛
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: في ديسمبر2019 تم تحويل جميع مناصبDAIS والمقدرة بـ 15 منصب إلى CID (ANEM) وذلك تبعا لبرنامج الإدماج المعلن عليه في أواخر سنة 2019 .

ج. قطاع السياحة: تحتوي بلدية وادي العثمانية على مواقع هامة تلفت الانتباه للاستغلال السياحي وهي:

- **منطقة البعالة:** تحتوي على آثار رومانية بيزنطية وهي عبارة عن آثار لحمامات وبيوت وبئر للشرب.

- **منطقة جبل قروز:** عبارة عن منطقة ذات مناظر طبيعية وغابات وبها حمام معدني "سيد قاسم " مما يجعلها معلم سياحي مهم مع العلم أن المنطقة تحتوي على آثار لحمامات رومانية وكذا تركية ووجود بها سد حمام قروز بالمنطقة يعطيها بعدا سياحيا أكثر.
- **منطقة عين فوة:** تحتوي على آثار رومانية بيزنطية حيث تم اكتشاف بعضها أثناء أشغال التنقيب.

في هذا المجال قامت البلدية بالقيام بالمشاريع التالية في الفترة الممتدة من 2002 و2020:

- بناء وترميم الحمام المعدني قروز سنة 2006 حيث خصص له مبلغ 3.332.000.00 دج؛
- التهيئة الحضرية لحي سد حمام قروز سنة 2015 قدرت ب 70.000.000.00 دج؛
- تهيئة منطقة للتنزه بسد قروز سنة 2017 بمبلغ ماليقدره 28.000.000.00 دج.

د. قطاع النقل: تميز هذا القطاع خلال هذه السنوات بتحقيق النتائج التالية:

- انجاز محطة برية لنقل المسافرين بقلب بلدية وادي العثمانية سنة 2016 بمبلغ إجمالي قدر بـ 67.000.000.00 دج؛
- تخصيص مبلغ 300.000.00 دج من أجل النقل المدرسي ويخص التلاميذ اللذين يقطنون بعيدا على مدارسهم وذلك إلى غاية بناء مدارس قريبة لهم.

هـ. قطاع الصحة: تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 5.831.000.00 دج من أجل ترميم المراكز الصحية في مختلف المشاتي من تمويل مخططات البلدية للتنمية في الفترة الممتدة من سنة 2002-2010.

ن. قطاع البيئة: قامت بلدية العثمانية بالعديد من المشاريع التي تخدم البيئة ومواردها وهي:

- تهيئة الحديقة العمومية لمركز وادي العثمانية، حيث خصص ملبغ مالي قدّر بحوالي 6.000.000.00 دج سنة 2006؛
- تهيئة وحماية المنبع المائي الخضراوية بمبلغ قدره 1.006.785.00 دج سنة 2008؛
- تشخيص الآبار وإعادة تأهيلها لكل من جبل عقاب، بلاد يوسف، بومالك سنة 2009 ، حيث خصص لهذا المشروع مبلغ مالي قدره 4.100.000.00 دج؛
- تهيئة مساحات خضراء لعدة أحياء بوادي العثمانية بمبلغ قدره 20.000.000.00 دج في سنة 2016؛

- آخر اقتناء لحاويات النفايات كان سنة 2016 لتغطية مختلف أحياء البلدية وهناك اقتراح بإعادة اقتناء حاويات جديدة في سنة 2020؛
- بالإضافة إلى مختلف الأشغال التي تقوم بها البلدية كل سنة كالتشجير و تقليم الأشجار.

أبدت البلدية رأيها برفض مشروع إنجاز محطة إنتاج الخرسانة في 2016/01/05 بمراسلة مديرية البيئة وذلك بسبب قرب حدود مخطط تهيئة التعمير المعدل وقرب الأراضي الفلاحية.

ي. قطاع السكن: قامت البلدية بالعديد من المشاريع المتعلقة بعملية الإسكان كما يلي:

- السكن **الاجتماعي:** وزعت البلدية 710 سكن اجتماعي في الفترة 2002-2020 كما يلي: 50 مسكن سنة 2003، 60 مسكن سنة 2004، 180 مسكن سنة 2009، 280 مسكن سنة 2013، 140 مسكن سنة 2019، 160 مسكن مبرمج لسنة 2020.
- **البناء الريفي:** بالنسبة للبناء الريفي وزعت البلدية سنة 2019 ما يقدر بـ 55 حصة.
- **برنامج السكن LPA:** هناك برنامج للسكن LPA خصص 50 مسكن لبلدية وادي العثمانية سيتم انجازها قريبا.

3.4. معوقات التنمية المحلية في بلدية وادي العثمانية:

في هذا العنصر سنحاول تحديد أهم المعوقات التي تواجه برامج التنمية في بلدية وادي العثمانية اعتمادا على مقابلة المسؤولين المحليين ووفقا لنظرتهم لأهم الصعوبات التي تواجهها برامج التنمية المحلية أو العوائق التي تحول دون تحقيق أهدافها.

حسب بعض المسؤولين في بلدية وادي العثمانية فان معوقات التنمية المحلية في بلدية وادي العثمانية تتجلى في النقاط التالية:

- قلة المصادر المالية للبلدية والتي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها البلدية الأمر الذي يحول دون أدائها الأعمال المنوطة بها لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المحلية في إقليمها المحلي؛
- عدم دعم جميع المشاريع المقترحة من طرف البلدية لدى إعانات الولاية وصندوق الضمان والتضامن الاجتماعي FCCL ومخططات البلدية للتنمية PCD مما يؤدي إلى عدم انطلاق الأشغال المرغوب في إنجازها من أجل تنمية البلدية محليا؛
- بعد بعض المناطق في بلدية وادي العثمانية كمنطقة عين الخيان، الغيران... الخ، مما يصعب ويحد من مبادرات تنميتها، مما أدى إلى بعد الإدارة عن المواطن؛

- قلة المقاولات القادرة على إنجاز المشاريع في وقتها، حيث يعتبر غالبية المسؤولين المحليين أن أهم سبب في عرقلة مشاريع التنمية هو نقص مقاولات الإنجاز على المستوى المحلي، مما أثر سلبا على إنجاز مخططات التنمية المحلية، إضافة إلى نقص الخبرة في إنجاز بعض المشاريع التنموية مما يؤدي إلى نتائج سلبية، فعدم وجود مقاولات ذات مستوى عالي يسبب في عرقلة المشاريع التنموية التي لها علاقة بالبناء والأشغال العمومية خصوصا، إضافة إلى نقص مواد البناء خاصة مادة الاسمنت في بعض الأوقات، مما يذبذب مسيرة انجاز المشاريع التنموية المتعلقة بالبناء خصوصا.
- قلة اليد العاملة المتخصصة وعدم كفاءتها مما يؤثر سلبا على برامج التنمية على مستوى البلدية من المهندسين المتخصصين إلى البنائين مثلا و أصحاب الحرف؛
- مشكل الوعاء العقاري في بلدية وادي العثمانية والتربة غير الصالحة حيث أن مشكل العقار في الجزائر، له تاريخه الممتد من الثورة الزراعية، وطبيعة المجتمع الجزائري الذي يتكون من قبائل، مما يزيد من مشكل العقار.
- العلاقة بين الخزينة العمومية، والمراقب المالي، الهيئة المشرفة غير محددة بدقة حيث أن العلاقة بين هؤلاء غير واضحة المعالم فتتأخر المشاريع التنموية بسبب تخوف المراقب المالي من الإجراءات الإدارية، مما يؤدي إلى تأخر الإجراءات الإدارية وعدم وصول الملفات التي تتضمن البرامج التنموية الخاصة بالبلدية إلى الهيئات الوصية في الوقت المناسب.

5. الخاتمة:

تلعب الجماعات المحلية دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والمساهمة في تطور الشعوب والدول وهو الأمر الذي أثبتته العديد من الوحدات المحلية في العديد من الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في هذا المجال، وذلك لاعتبار الجماعات المحلية الخلية اللامركزية للدولة والتي تكون على قرب كافي من المواطن من السلطة المركزية وبتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات وانشغالات المواطنين بالإضافة إلى معرفة خصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية وبتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق كل حسب خصوصيته وهو ما ينتج عن القدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن ثم تحقيق التنمية المحلية التي ستنعكس حتما على المستوى الوطني وتكون عاملا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، كما توصلنا أيضا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

– تعتبر الولاية والبلدية جماعات عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛

– للجماعات المحلية العديد من المهام الجد مهمة تشمل مختلف مظاهر الحياة المحلية، حيث أن للبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية؛

– تتشارك التنمية المحلية المستدامة مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين: أن التنمية المحلية عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق حاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في توزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية الحالية؛

– التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ ضخمة فقط لتحقيق أهدافها، إلى جانب ذلك تتطلب أيضا إدارة كفؤة وفعالة ومساندة حكومية وشعبية واعية؛

– سخرت بلدية وادي العثمانية في إطار سعيها إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة إمكانات مالية ضخمة رغم قلة الموارد المتاحة خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2020 وذلك من أجل القيام والإشراف على العديد من المشاريع في مختلف القطاعات، حيث جعلت لذلك أولويات إيصال الكهرباء والغاز، التطهير والصرف الصحي، إيصال المياه وبالخصوص تصليح قنوات ومضخات المياه، ترميم المدارس والمباني الإدارية، التهيئة والتزيين الحضري، إنشاء المرافق الترفيهية، إعادة الاعتبار للمرافق دون إغفال فتح الطرق والمسالك لكل القرى والمداشر.

وعلى ضوء ما سبق يمكن اقتراح بعض **التوصيات كما يلي**:

– تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الجماعات المحلية عن طريق الاهتمام بالعمالة وتوظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة؛

– تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية وإصدار التشريعات المنظمة لها من أجل استكمال الجهود الرسمية؛

– تغيير شكل العلاقة بين الحكومة والجماعات المحلية ومنح هذه الأخيرة استقلالية أكثر من خلال التخفيف من السلطة الوصائية وإعطائها حرية المبادرة في صنع القرار المحلي؛

– إيجاد إعلام محلي يهتم بشؤون التنمية المحلية المستدامة والهيئات المشرفة عليها من أجل إبراز الاحتياجات والنقائص وتقويمها وتوعية المواطنين والمؤسسات بدورهم المحوري في بلوغ الأهداف المأمولة؛

– إنشاء مصادر تمويل جديدة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي، وبالتالي التحول من دور تقديم الخدمات إلى الدور الاقتصادي؛

– تثمين الثروات المحلية حتى تتمكن الجماعات المحلية من أداء مهامها وتحقيق التكافؤ بين الإيرادات والنفقات؛

– إدراج البعد البيئي في كل المخططات التنموية.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية.

الكتب.

–أحمد رشيد، التنمية المحلية، (مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1986)؛

–عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، (الأردن: دار وائل للنشر، 2001)؛

–كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، (مصر: دار المعارف للنشر والتوزيع، 1993).

مقال في مجلة:

–عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، المجلد 01، العدد 01، 2012؛

–لزهر العابد ،محمد دهان، ()، تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة– سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجا–، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 01، 2019؛

–محمد برابح، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد 11، 2017؛

–محمد عثمان، غنيم أبو زنط، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد 36، العدد 1، 2009؛

–هادية بن مهدي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 01، المجلد 07، العدد 01، 2020؛

–يونس قرواط، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، العدد 16، 2016.

مقال منشور في ملتقى.

-عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر؛

-محمد دهان، عبد الحق بوعتروس، متطلبات تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، الملتقى الوطني حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، 2008، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

الرسائل والأطروحات الجامعية.

محمد الناصر مشري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة تبسة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

باللغة الأجنبية.

الكتب

- Corinne Gendron, (2005), le développement durable compromis, (Québec- Canada : presses de l'université du Québec, 2005).

مقال في مجلة.

- Nait Merzoug ml et Kouadria Noureddine et Amara Fatah, Gouvernance urbaine et Développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas Annaba, revue des sciences humaines, Université de Biskra, n° 24, 2012.

التقارير.

- FAO the UN, Sustainability Issus in Agricultural and Rural Develeppoment policies, vol 1, Traning Materialbility Issus in Agricultural planning senes No 38 /1 ,Italie, 1995.